الملخص التنفيذي

مجتمعات الصيادين في الساحل الغربي لليمن:

توثيق الأضرار والاحتياجات وأولويات جبر الضرر

Global Rights Compliance

منظمة مساءلة لحقوق الإنسان
Musaala Organization For Human Rights

التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان
Yemeni Coalition for Monitoring Human Rights Violations

SAM

المقدمة

تضررت مجتمعات الصيادين على طول الساحل الغربي لليمن تضرراً بالغاً جراء الأفعال غير المشروعة دولياً التي ارتكبتها جهات متعددة .[1] ويُسلط هذا التقرير الضوء على احتياجاتهم وحقهم في المطالبة بجبر الضرر، مستنداً إلى مقابلات أُجريت مع الضحايا لتحديد الأولويات العاجلة والطويلة الأمد على حد سواء، وللتأكيد على أهمية جبر الضرر كاستجابة.

على الرغم من عدم وجود سُبل حالية لجبر ضرر ضحايا انتهاكات القانون الدولي في اليمن، فإن توثيق هذه الأضرار والاحتياجات أمر ضروري. ويمكن أن يشكل هذا التوثيق خطوة أساسية نحو بذل جهود توثيق، وإجراءات جبر الضرر، ومطالبات ذات صلة أوسع نطاقاً.[2]

من خلال تعزيز فهم أنماط الأضرار التي تلحق بالصيادين ومجتمعاتهم، يسعى هذا التقرير إلى دعم مشاركة أكثر استنارة من جانب الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً (IRG)، والحوثيين، وأعضاء التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات، وإريتريا، والمجتمع الدولي. ويشمل ذلك توجيه عملية تخصيص الموارد البشرية والتقنية والمالية المناسبة لبرامج جبر الضرر وأشكال الانتصاف الفعالة الأخرى.

المنهجية

أُعد هذا التقرير بشكل مشترك بين مؤسسة الامتثال العالمي للحقوق (GRC) ، ومنظمة مساءلة لحقوق الإنسان، والتحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان (تحالف رصد)، ومنظمة سام للحقوق والحريات. وتستند النتائج إلى بحث مستمد من مصادر مفتوحة أُجري بين أكتوبر/ تشرين الاول 2024 وديسمبر/كانون الأول 2025، وبحث ميداني أُجري بين مايو/ ايار وأكتوبر/ تشرين الاول 2025. وقد اتبعت الأبحاث «إطار أبحاث جبر الضرر» الذي وضعته مؤسسة الامتثال العالمي للحقوق (GRC)، مع تكييفه حيثما كان ذلك مناسبًا.[3]

أجرت الفرق الميدانية 84 مقابلة مع مصادر أولية، بما في ذلك الناجون والضحايا المباشرون وأقارب الضحايا وأصحاب المصلحة المعنيون الآخرون، وذلك باستخدام ممارسات تراعي الصدمات النفسية. وطُلب من المشاركين في المقابلات سرد الحوادث التي تسببت في الضرر، وتحديد الأطراف المسؤولة حيثما كانت معروفة، ووصف طبيعة ومدى الضرر الذي لحق بهم. كما شملت المناقشات أي مساعدة أو جبر ضرر تم تلقيها، بالإضافة إلى تصورات الضحايا للعدالة وأشكال جبر الضرر التي يفضلونها.

المجتمع محور الاهتمام:

يتركز النشاط الاقتصادي على طول الساحل اليمني بشكل كبير على مصائد الأسماك الحرفية الصغيرة، التي تشكل العمود الفقري لسُبل العيش المحلية واستهلاك الغذائي.[4] وتلعب مجتمعات الصيادين دورًا حيويًا في دعم الاقتصادات المحلية والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي،[5] لا سيما في سياق الأزمة الإنسانية التي يواجهها اليمن حاليًا.[6] إن التركيز على مجتمعات الصيادين على طول الساحل الغربي لليمن يعكس مدى خطورة الأضرار التي تعرضوا لها، فضلاً عن مدى عدم توثيق هذه الانتهاكات.

1 يركز هذا التقرير على تصرفات ومسؤولية المملكة العربية السعودية، الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، والحوثيين، وإريتريا. وقد تتحمل أطراف أخرى، بما في ذلك قوات طارق صالح المدعومة من الإمارات العربية المتحدة باعتبارها جماعة مسلحة غير تابعة للدولة تسيطر على الساحل الغربي، مسؤولية انتهاكات حقوق الصيد. ومع ذلك، وبناءً على المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال المقابلات التي أُجريت لإعداد هذا التقرير، لم يتم هنا بحث تلك المسؤوليات المحتملة، بل إنها تتطلب مزيدًا من التحقيق.

2 دليل جبر الضرر الصادر عن منظمة GRC.

3 يقدم القسم 3 من دليل جبر الضرر الصادر عن منظمة CRG إرشادات حول الخطوات العملية التي يمكن للممارسين اتخاذها لإجراء أبحاث في مجال جبر الضرر، لا سيما في سياق التجويع والانتهاكات المرتبطة به (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، ولكن أيضًا في سياقات أوسع نطاقًا. الغرض الرئيسي من جبر الضرر هو الاعتراف بالضرر الذي لحق بالضحايا جراء فعل أو إهمال غير مشروع دوليًا، وتعويضهم عنه. وقد استهدف هذا البحث توثيق ارتكاب الأفعال غير المشروعة دولياً، وتحديد الجهات الفاعلة الرئيسية المسؤولة والضحايا المتضررين، وتقييم طبيعة ومدى الأضرار التي لحقت بالضحايا المباشرين وغير المباشرين (الأضرار الجسدية والمادية والمعنوية)، وتقييم احتياجات الضحايا وتفضيلاتهم فيما يتعلق بجبر الضرر وأشكال العدالة الأخرى.

4 بيان صحفي. مشروع جديد للبنك الدولي سيدعم مصايد الأسماك المستدامة في اليمن(2202).

5 «يُعد السمك عنصراً أساسياً في النظام الغذائي اليمني، لا سيما في المجتمعات الساحلية، ويشكل الغذاء ما بين 06 و07 في المائة من نفقات الاستهلاك للأسر الفقيرة.» وثيقة مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن، «التنمية المستدامة لمصايد الأسماك (HSIFS) في البحر الأحمر وخليج عدن»، (2202)؛

6 المرجع السابق نفسه.

صيادون في منطقة الخوخة يفرغون صيدهم بعد رحلة صيد في البحر الأحمر. التُقطت الصورة في 91 يوليو/تموز 2025.

الأنماط الرئيسية للسلوكيات التي تضر بمجتمعات الصيد:

أدى النزاع المطول في اليمن، والأزمة الاقتصادية المستمرة، وانعدام الأمن المتواصل — بما في ذلك نتيجة لأنماط السلوك التي تنتهك القانون الدولي — إلى زيادة خطورة ممارسة صيد الأسماك ومنع العديد من الصيادين من الخروج إلى البحر، مما أدى إلى تقويض سبل عيشهم وإمكانية حصولهم على الغذاء.[7] وقد ساهمت هذه الآثار في النزوح، وانعدام الأمن الغذائي، وتآكل أنماط الحياة التقليدية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب دائمة على رفاهية المجتمعات المحلية.

بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء وتوسعهم إلى مناطق مثل الحديدة والساحل الغربي في أواخر عام 2014، اشتد الصراع مع بدء الهجمات العسكرية التي شنها التحالف بقيادة السعودية والإمارات في مارس/آذار 2015.[8] بين عامي 2015 و2022، تسببت الغارات الجوية التي شنها التحالف بقيادة السعودية والإمارات[9] مرارًا وتكرارًا في مقتل أو إصابة صيادين وتدمير قوارب وبنى تحتية حيوية، بما في ذلك الموانئ ومواقع الارساء ومنشآت المعالجة. وأدى انعدام الأمن الناجم عن ذلك إلى تقييد الوصول إلى مناطق الصيد[10] بشكل أكبر، وأجبر العديد من الصيادين على الانتقال من مواقعهم بحثًا عن الأمان.[11]

إلى جانب هذه الهجمات الجوية، خلّفت سنوات من الأعمال العدائية على طول الساحل الغربي، ولا سيما في جنوب الحديدة، إلى تلوث المنطقة بشدة بالألغام ومخلفات الحرب المتفجرة الأخرى، التي زرعها الحوثيون في الغالب.[12] وتشكل هذه الألغام البرية والبحرية تهديدات سواء في البحر أو عندما يحاول الصيادون الوصول إلى مناطق الصيد عبر الطرق الملغومة.[13] وحتى خلال فترة تراجع الأعمال العدائية منذ الهدنة التي أبرمت عام 2022، كانت تسجل إصابات بين المدنيين جراء الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة بشكل شبه أسبوعي.[14]

وبالإضافة إلى هذه التهديدات، تعرض الصيادون اليمنيون بشكل منهجي للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والاختطاف في البحر على يد القوات الإريترية، وذلك في سياق النزاع المسلح، بل وحتى قبل اندلاع هذا النزاع.[15] وغالبًا ما كانت عمليات الاعتقال هذه مصحوبة بالتعذيب وسوء المعاملة، ونقص الوصول إلى المياه النظيفة والغذاء، ومصادرة القوارب ومعدات الصيد،

7 بول أيرلند، المجلس النرويجي للاجئين. اليمن: كيفية المقاومة لدى مجتمعات الصيادين (2019).

8 وقد ضم التحالف قطر والكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر والمغرب والأردن والسودان والسنغال. كما يعتمد التحالف الذي تقوده السعودية على القوات اليمنية المحلية لتنفيذ معظم العمليات البرية. وتتألف هذه الوحدات المتحالفة من مزيج من وحدات الجيش اليمني والقوات القبلية والميليشيات الإسلامية والانفصاليين الجنوبيين المعارضين لحكم الحوثيين. جيريمي م. شارب، اليمن: الحرب الأهلية والتدخل الإقليمي، خدمة أبحاث الكونغرس (2017).

9 مشروع بيانات اليمن. الحملة الجوية للتحالف السعودي 2015-2022.

10 بول أيرلند، المجلس النرويجي للاجئين. اليمن: كيفية المقاومة لدى مجتمعات الصيادين (2019).

11 تطوير قطاع صيد الأسماك في اليمن. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية (2020).

12 موقع بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة.

13 بول أيرلند، المجلس النرويجي للاجئين. اليمن: كيفية المقاومة لدى مجتمعات الصيادين (2019).

14 بيانات ACLED، الساحل الغربي لليمن (2023).

15 كما تورط أطراف أخرى، بما في ذلك التحالف الذي تقوده السعودية، والحوثيون، والوية العمالقة، والمقاومة الوطنية/قوات طارق صالح، بشكل منفصل في عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي للصيادين. غير أن الحالات الموثقة في هذا التقرير تتعلق في المقام الأول بالاحتجاز على يد القوات الإريترية، وفقًا لما أفاد به 33 صيادًا من أصل 36 صيادًا تمت مقابلتهم.

والعمل القسري. منذ اندلاع النزاع، أفادت التقارير بأن مثل هذه الحوادث قد تزايدت،[16] في حين لم يحظ الصيادون سوى بحماية ضئيلة سواء من جانب الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً (IRG) أو من جانب الحوثيين في المناطق الخاضعة لسيطرتهم.

وفي الآونة الأخيرة، أدى تصاعد الأعمال العدائية في البحر الأحمر منذ أكتوبر/ تشرين الاول 2023 — في أعقاب الهجمات التي شنها الحوثيون على أهداف بحرية في البحر الأحمر رداً على سلوك الجيش الإسرائيلي في غزة،[17] وما تلاها من غارات إسرائيلية وأمريكية وبريطانية على اليمن طوال عامي 4202 و5202[18] — إلى تفاقم الأوضاع الهشة أصلاً التي تواجهها مجتمعات الصيادين.[19]

وقد أدت أنماط السلوك هذه، مجتمعةً، إلى نزوح مجتمعات الصيادين على طول الساحل الغربي لليمن. فقد أُجبر العديد من الصيادين وعائلاتهم على مغادرة المناطق الساحلية بسبب انعدام الأمن والخسارة المتراكمة لسبل العيش. وقد أدى ذلك إلى مزيد من إضعاف فرص الحصول على الغذاء والدخل وأنظمة الدعم المجتمعي، مما أدى إلى تفاقم أوجه الضعف القائمة.[20]

وقد تفاقمت أنماط الأضرار هذه وما نتج عنها من نزوح بسبب تحديات أوسع نطاقاً، منها الأزمة الاقتصادية والغذائية، وانعدام الأمن على نطاق واسع، وتراجع المساعدات الإنسانية، والصيد الجائر،[21] وارتفاع الأسعار، ونقص الوقود،[22] والقيود المفروضة على الوصول إلى مناطق الصيد،[23] وتغير المناخ،[24] وتأثيرات الصيد بالجرف القاعي التي تقوم بها شركات الصيد،[25] والكوارث الطبيعية، والتلوث الناجم عن الانسكابات النفط،[26] فضلًا عن انتهاكات القانون الدولي من قبل جهات فاعلة أخرى بخلاف تلك التي تم تناولها في هذا التقرير. ورغم أن هذا التقرير يقر بالتأثير التراكمي لهذه العوامل، فإنه لا يسعى إلى تناول كل منها بالتفصيل.

انتهاكات القانون الدولي التي ألحقت الضرر بمجتمعات الصيد في اليمن

تورطت أطراف مختلفة في النزاع الدائر في اليمن — بما في ذلك التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات، والحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، والحوثيون، فضلاً عن جهات فاعلة أخرى مثل إريتريا — في أفعال قد ترقى إلى مستوى انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بل ووصلت في بعض الحالات إلى مستوى الانتهاكات الجسيمة أو الخطيرة. وقد تسببت هذه الانتهاكات في أضرار ومعاناة كبيرة للصيادين اليمنيين ومجتمعات الصيد على طول الساحل الغربي.

ونتيجة لذلك، عانى الأفراد المتضررون من آثار جسدية ونفسية واجتماعية واقتصادية شديدة وطويلة الأمد. فقد حُرموا مرارًا وتكرارًا من حياتهم وحريتهم وصحتهم وسبل عيشهم وإمكانية الحصول على الغذاء. وقد قُتل أو أصيب الكثيرون منهم، أو نزحوا، أو أصبحوا عاجزين عن كسب رزقهم، أو تأمين الغذاء الكافي، أو إصلاح ممتلكاتهم والبنى التحتية المتضررة.

19 مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC). ملف قطري. اليمن.

20 مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. تنمية قطاع صيد الأسماك في اليمن (2020).

21 العربي الجديد: رزق محفوف بالمخاطر في اليمن... صيادو الحديدة في شباك الألغام وتجار الديزل. محمد راجح (2021).

22 المجلس النرويجي للاجئين (NRC). اليمن: الصيد في خضم الحرب(2021) .

23 على سبيل المثال: الشخص الذي أُجريت معه المقابلة رقم 100180A، 02 تشرين الاول 2025؛ انظر أيضًا: بول أيرلند، المجلس النرويجي للاجئين. اليمن: كيفية المقاومة لدى مجتمعات الصيادين (2019).

24 مصايد الأسماك والحق في الغذاء في سياق تغير المناخ: تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، مايكل فخر (2024).

25 شبكة قطاع التنمية الريفية في أفريقيا: مصايد الأسماك – ركيزة أساسية للتغيير في اليمن (2025).

26 المجلس النرويجي للاجئين (NRC). صيد الأسماك في اليمن في خضم الحرب (2021) «لقد دمرت البيئة البحرية الملوثة قطاع الصيد الحرفي وشردت آلاف الصيادين مع عائلاتهم».

انعدام سبل جبر الضرر والإنصاف

على الرغم من خطورة أنماط السلوك الموصوفة في هذا التقرير والأضرار الناجمة عنها، فإن معظم الصيادين الذين وقعوا ضحايا لهذه الانتهاكات، شأنهم شأن العديد من الضحايا في اليمن، لم يتلقوا حتى الآن أي شكل من أشكال جبر الضرر أو الاعتراف بمعاناتهم. فمن خلال 84 مقابلة أُجريت مع أفراد من مجتمع الصيادين على الساحل الغربي لليمن، وخبراء، وأطراف معنية أخرى، لم يعثر على أي دليل يشير إلى أن المملكة العربية السعودية، أو أعضاء آخرين في التحالف الذي تقوده السعودية، أو الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، أو الحوثيين، أو إريتريا، قد قدموا جبر ضرر للمتضررين من جراء أفعالهم.

ورغم أن التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات، والحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، والحوثيين قد أنشأوا آليات للتحقيق في الأضرار التي لحقت بالمدنيين خلال النزاع اليمني ومعالجتها، إلا أن هذه الآليات لم تتوافق مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن جبر الضرر.

فعلى سبيل المثال، لم تتناول هذه الآليات سوى عدد محدود من الحالات؛ ولم تكن مستقلة أو نزيهة أو فعالة؛ وفشلت في الاعتراف بالأخطاء، وافتقرت إلى الشفافية، ولم تجر تحقيقات حقيقية.[27] كما أفاد ضحايا الانتهاكات الإريترية الذين تمت مقابلتهم بأنهم لم يتلقوا أي شكل من أشكال جبر الضرر، وأنهم ليسوا على علم بأي آلية للانتصاف.

وبشكل أكثر شمولاً، فإن الافتقار إلى إطار وطني منسق لحماية الصيادين، والحفاظ على أدلة انتهاكات القانون الدولي، وتوفير سبل يسهل الوصول إليها للحصول على جبر الضرر — بما في ذلك من خلال الدعوة إلى جبر الضرر وضمان الحصول عليه من جميع الأطراف المعنية المسؤولة عن أنماط الضرر هذه — يشكل فجوة مؤسسية كبيرة. وتؤدي هذه الفجوة إلى إعاقة تعافي الأفراد، وإضعاف قدرة قطاع صيد الأسماك التقليدي في اليمن على الصمود، كما تسهم في استمرار انعدام الأمن الغذائي في المجتمعات الساحلية.

احتياجات وتفضيلات أفراد مجتمع الصيد المتعلقة بجبر الضرر

ورغم أن أفراد مجتمع الصيد المتضررين من أنماط السلوك الموثقة عبروا عن آرائهم بأسلوبهم الخاص ودون الإشارة إلى أطر قانونية دولية محددة، إلا أنهم أعربوا عن احتياجاتهم وتفضيلاتهم بوضوح واتساق فيما يتعلق بجبر الضرر. وشملت هذه المطالب استرداد الممتلكات والتعويض المالي، وتقديم الدعم لمعالجة الآثار المترتبة على الصحة الجسدية والنفسية، والمساءلة القانونية، بالإضافة إلى تدابير استشرافية مثل تحسين الأنظمة التنظيمية وفرص التعليم. كما أشار البعض إلى إحياء ذكرى الضحايا. ورغم أن تلبية هذه الاحتياجات أمر بالغ الأهمية لشفاء هذه المجتمعات، فقد شدد الكثيرون على أن مطلبهم الأساسي هو إنهاء الصراع الدائر، الذي اعتبروه أمراً جوهرياً لأي تحسن مستدام في أوضاعهم.

وشملت التفضيلات الرئيسية التي عبر عنها الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إعادة القوارب إليهم أو الحصول على تعويض مالي. وطالب الكثيرون بتعويضات لتغطية خسائرهم، ولا سيما قيمة القوارب ومعدات الصيد التي تمت مصادرتها أو تدميرها، والتي اعتبروها ضرورية لاستعادة سُبل عيشهم وتمكينهم من إعالة أسرهم. بالإضافة إلى ذلك، شدد الصيادون على أهمية استعادة ظروف معيشتهم السابقة والحصول على الدعم الكافي لإعادة بناء حياتهم في أعقاب أعمال العنف والتهجير. كما أشار الكثيرون إلى أهمية معالجة الآثار الصحية النفسية والجسدية الناجمة عن تجاربهم.

كانت المساءلة القانونية جانبًا آخر من جوانب التفضيلات التي تم التعبير عنها فيما يتعلق بجبر الضرر. فقد دعا الصيادون إلى التحقيق مع المسؤولين عن الأضرار التي لحقت بهم ومحاسبتهم، وأشاروا في ذلك إلى مجموعة الجهات الفاعلة المعنية. وشددوا على ضرورة ذلك كوسيلة لمنع تكرار ما حدث.

كما حدد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم تدابير استشرافية تهدف إلى حماية حقوقهم وإعمالها على نحو أفضل. وشملت هذه التدابير تشديد الرقابة التنظيمية على قطاع صيد الأسماك، لا سيما لمنع الممارسات المدمرة التي تمارسها السفن الأجنبية في المياه الإقليمية اليمنية، فضلاً عن توسيع فرص التعليم للأطفال.

وعبر الكثيرون عن شعور عميق بالتخلي عنهم من قبل السلطات، مشيرين إلى أنهم تُركوا يواجهون هذه الأضرار والخسائر بمفردهم. وأشاروا إلى غياب أي دفاع فعال أو دعم من جانب السلطات المحلية وجمعيات الصيادين. وأعرب البعض عن شكوكهم في احتمال حصولهم على العدالة أو الانصاف يوماً ما.

27 ytiruceS tsuJ. كريستين بيكرلي وعلي جميل. ضرورة تقديم جبر الضرر للمدنيين في اليمن (2202).

الخاتمة - نحو الاعتراف والإنصاف

لقد تركت الأضرار التي واجهتها مجتمعات الصيادين على طول الساحل الغربي لليمن آثاراً دائمة، والتي تتطلب مزيداً من الاعتراف بها والاستجابة لها. تقع على عاتق جميع الأطراف المعنية التزامات بموجب القانون الدولي. ويُعد منع وقوع المزيد من الأضرار، والاعتراف بما حدث، وضمان إتاحة سبل المساءلة وجبر الضرر، خطوات أساسية بالنسبة للمتضررين. تؤكد نتائج هذا التقرير على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتقديم تعويضات كافية ودعم المجتمعات المتضررة في إعادة بناء حياتها. ولا يزال التوثيق المستمر والرصد والتفاعل مع المجتمعات المتضررة أمراً بالغ الأهمية لضمان أن تُستند الاستجابات الأكثر فعالية إلى تجارب الضحايا، وأن تُصان حقوقهم في الحقيقة والعدالة والحصول على جبر الضرر.

ورغم أن هذا التقرير يركز على مجتمعات الصيادين، فإن هذه النتائج تشير إلى الحاجة إلى إعطاء الأولوية للضحايا في المناقشات المتعلقة باليمن، وضمان حصول المتضررين على جبر الضرر على نطاق أوسع. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى حجم واستمرارية الأضرار الموثقة.

قوارب صيد في مرسى الصيادين بمنطقة يختل في مديرية المخا. التُقطت الصورة في 9 يوليو/تموز 2025.

منظمة الامتثال العالمي للحقوق (CRG) هي مؤسسة معنية بالقانون الدولي تكرس جهودها لتعزيز المساءلة من خلال التطبيق المبتكر للقانون الدولي. من خلال عملنا في المناطق المتأثرة بالنزاعات والمناطق عالية المخاطر في جميع أنحاء العالم، يجمع محامونا ومحققونا ومتخصصونا في مجال التنمية بين الخبرة القانونية والخبرة العملية الواسعة في الميدان لتقديم الدعم الميداني للتحقيقات والملاحقات القضائية ومبادرات العدالة الانتقالية على الصعيدين الوطني والدولي. من خلال شراكاتنا مع الحكومات والمؤسسات الدولية والشركات والمجتمع المدني، نسعى جاهدين إلى تعزيز النظم القانونية من أجل تحقيق العدالة والسعي إلى إنصاف المجتمعات المتضررة.

منظمة مساءلة لحقوق الإنسان هي منظمة غير حكومية يقودها شباب يمنيون ويقع مقرها في محافظة مأرب. تعمل المنظمة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها من خلال رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، ودعم ضحاياها وتقديم جبر الضرر لهم، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات بهدف وقفها وضمان عدم تكرارها.

التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان هو منظمة غير حكومية يمنية. تأسس تحالف رصد في كانون الثاني عام 2015 استجابةً لحاجة ملحة في مجال حقوق الإنسان، ونظراً لتدهور الأوضاع في هذا المجال في اليمن، وهو الأمر الذي استلزم إنشاء هذا التحالف. ويقوم التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان برصد وتوثيق جميع انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن وإصدار تقارير متخصصة حولها. كما يقوم بتنظيم ندوات وفعاليات متنوعة لنشر هذه التقارير والتعريف بها.

منظمة سام للحقوق والحريات هي منظمة مستقلة غير ربحية معنية بحقوق الإنسان، تكرس جهودها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، مع التركيز بشكل خاص على السياقات المتعلقة بالنزاعات المسلحة والانتقال السياسي، لا سيما في اليمن. تعمل المنظمة وفقًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتسعى إلى المساهمة في بناء مجتمعات تقوم على العدالة وسيادة القانون واحترام كرامة الإنسان.

صورة الغلاف: صيادون يقومون بفك شباكهم في منطقة الجشة بالخوخة بعد رحلة صيد في البحر الأحمر. التُقطت الصورة في 3 مارس/آذار 2024.